الأمم المتحدة

A/72/686

الجمعية العامة

Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البنود ١٥ و ١٧ و ١٩ و ٣٤ و ٧٢ و ١١٨ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة

منع نشوب النزاعات المسلحة

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي كازاخستان والصين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي بلدينا، يتشرف وفد الصين، بوصفها الرئيس الحالي للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ووفد كازاخستان، بوصفها بلد المبادرة لهذا المؤتمر، بأن يحيلا إليكم طيه بيان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر، الصادر عن المشاركين في الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، في إطار البند ١٥، و ١٧، و ١٩، و ٣٤، و ٧٢، ١١٨ من جدول الأعمال.

(*توقيع*) **وو** هايتاو
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) خيرت **عمروف**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

040118 020118 17-23189 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من ممثليْ كازاخستان والصين لدى الأمم المتحدة

بيان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، نحن وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر، ندلي، بموجب هذا المرفق، بالبيان التالي:

أولا

وضع فكرة هذا المؤتمر سيادة رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نزاربابيف، خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقد تطور المؤتمر اليوم ليصبح أحد المحافل التمثيلية وأهمها في آسيا إذ يضم عددا كبيرا من الدول الأعضاء ويغطي مجالات واسعة. وهو يوفر منبرا مفيدا للأطراف المعنية لتعزيز عمليات التبادل، وترسيخ التعاون وتعميق الثقة المتبادلة من خلال الحوار، مع الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في تعزيز الاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي، وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للإنسانية.

١ - وعملا بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه، اعتمد المؤتمر إعلان المبادئ التوجيهية للعلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر، ووثيقة ألماتي، والوثائق الأساسية الأخرى التي وضعت أساسا متينا لزيادة تطويره.

٢ - ويعمل المؤتمر، في ضوء إنشاء آليات للتداول وصنع القرار من قبيل اجتماع رؤساء الدول والحكومات، والاجتماع الوزاري، ولجنة كبار المسؤولين، والفريق العامل الخاص وتعيين الأمانة العامة بصفتها هيئته الدائمة، على وضع توجيهات واضحة لتطويره، وتوسيع نطاق برنامجه المتعلق بالتعاون، وتيسير مناقشة المسائل ذات الصلة، وتوسيع عضويته وشبكته من الشركاء.

٣ - وتولت كازاخستان وتركيا والصين على التوالي رئاسة المؤتمر واستضافت أربعة مؤتمرات قمة لهذا المؤتمر. وقد دأبت، بدعم من الدول الأعضاء، على ضخ زخم جديد في عملية المؤتمر.

٤ - وما فتئ المؤتمر يهدف إلى تحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام على أساس التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه حتى الآن، عن طريق تنفيذ تدابير بناء الثقة على نطاق الأبعاد العسكرية - السياسية والاقتصادية والبيئية والإنسانية، إلى جانب مكافحة التحديات والتهديدات الجديدة على النحو المنصوص عليه في قائمة تدابير بناء الثقة الصادرة عن المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وتمشيا مع مبادئ المشاركة الطوعية وعلى قدم المساواة، وتحقيق توافق الآراء والتقدم التدريجي، تعمل الدول الأعضاء في المؤتمر على تعميق الثقة المتبادلة وتوسيع نطاق المصالح المتقاربة من خلال إجراء الحوار والمشاورات والاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة.

٥ - وقد اعترف المؤتمر بعمليات التواصل بين الشعوب، فأنشأ مجلس الأعمال التجارية، ومجلس الشباب، ونظم المنتديات غير الحكومية، ومحافل الأعمال التجارية، والمحافل الفكرية في محاولة لتشجيع مشاركة جميع قطاعات المجتمع في عملية التعاون. وقد أدى ذلك إلى زيادة إمكانات المؤتمر وتعزيز الوعي العام بأنشطته.

ثانيا

تتقاسم الدول الأعضاء في المؤتمر تطلعها إلى تسيير العلاقات فيما بين الدول على أساس مبدأ المساواة في السيادة، وهي تدرك أن تحسين الفهم وتوثيق العلاقات فيما بينها في جميع الميادين على نحو يتفق مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة سيكون مفيدا لتعزيز السلام والاستقرار والأمن في آسيا. والدول الأعضاء مصممة على مواصلة تعزيز التعاون، وتوطيد الوحدة، والعمل صوب تحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام بطريقة شاملة وشفافة على أساس التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه حتى الآن، ومبدأ المساواة في السيادة.

١ - نعيد تأكيد التزامنا التام بميثاق الأمم المتحدة وبإعلان مبادئ القانون الدولي لعام ١٩٧٠ المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد احترام كل منا سيادة الآخر واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية؛ والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ والامتناع في علاقاتنا الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة بأي طريقة لا تتماشى مع المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛ ودعم تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية؛ والامتناع عن أي أعمال تهدف إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية بما يتعارض مع القانون الدولي وإدانة تلك الأعمال، واحترام مبدأ المساواة في الحقوق ومبدأ تقرير المصير للشعوب وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي لعام ١٩٧٠ المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢ - وندرك أن السلام والأمن والتنمية أمور مترابطة ويعزز كل منها الآخر، ونوافق على بناء توافق في الآراء والثقة المتبادلة بشكل تدريجي عن طريق التعاون في الأبعاد الخمسة المتفق عليها لتدابير بناء الثقة؛ وتعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والآليات الإقليمية ذات الصلة؛ والبحث عن طريق لتعزيز الأمن الإقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي استجلاء الأفكار والنماذج الجديدة بغية تعزيز التعاون بشأن تدابير بناء الثقة، وتحقيق تنمية عادلة ومنصفة وشاملة للجميع، وإقامة تعاون مثمر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين حياة الناس في الدول الأعضاء بطريقة شفافة.

٣ - ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز خطة التنمية المستدامة والتعهد بتبادل الدعم والتعاون في هذا المسعى الرامي إلى التنفيذ الفعال للأطر الإنمائية العالمية ذات الصلة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية.

٤ - وندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره باعتباره يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والذي يقوض النظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. ونؤكد أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة. ونؤكد مجددا أنه يجب على الدول الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني للكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية أو المرتبطين بها؛ وحرمانهم من القدرة على إنشاء الملاذات الآمنة ورعايتها؛ ومنع التحريض على الإرهاب وانتشار الدعاية الإرهابية؛ وتجنيد أعضاء في الجماعات الإرهابية؛ وقطع طرق إمداد الإرهابيين بالأسلحة والأموال. ونشجع على تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية بما يشمل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وندعو جميع الدول والأطراف ذات الصلة إلى مكافحة الإرهاب،

بشكل مستمر وشامل، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المعترف بها عموما وقواعد القانون الدولي، كما ندعو إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بركائزها الأربع على نحو متكامل ومتوازن وبشكل سريع وفعال، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو أيضا إلى إكمال المفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في إطار الأمم المتحدة من أجل إبرامها بتوافق الآراء.

٥ - ونؤكد من جديد تقديرنا العميق للتنوع الثقافي بين الأمم؛ وتعزيز التسامح والتعددية الثقافية والاحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب عملا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان المبادئ التوجيهية للعلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر، ونؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية الطابع ومترابطة ومتشابكة ولا يمكن الفصل فيما بينها؛ وتوسيع نطاق عمليات التواصل فيما بين شعوب الدول الأعضاء وتعزيز المؤسسة الشعبية لعملية المؤتمر من خلال عمليات التبادل في مجال التعليم، والثقافة، والصحة، والرياضة، والسياحة، والأعمال التجارية، ووسائط الإعلام، والشباب، والأوساط الأكاديمية، وغير ذلك من المجالات والقطاعات.

٦ - ولأغراض مواصلة تطوير الخبرة المكتسبة خلال خمسة وعشرين عاما من الاضطلاع بأنشطة المؤتمر وبناء تعاون متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في المرحلة الحديثة، فإننا نعلن تطلعنا إلى تعزيز كفاءة وفعالية التفاعل فيما بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق السلام والتقدم من خلال المؤتمر.

٧ - ونحن مصممون على مواصلة توسيع نطاق المؤتمر ليشمل مزيدا من البلدان الآسيوية، وعلى زيادة عمليات التواصل مع الخارج، والمشاركة على نطاق أوسع في القضايا الإقليمية والدولية، وبالتالي الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في تحسين الأمن وتعزيز التنمية وتحسين رفاه الناس.

نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧